

BAHRAIN CENTRE FOR STUDIES IN LONDON  
مركز البحرين للدراسات في لندن

[www.bcsl.org.uk](http://www.bcsl.org.uk)

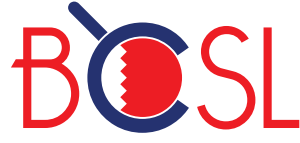


## مرتكزات المشروع التغيري في البحرين

26 أغسطس 2014



سعيد الشهابي  
(باحث بحريني)



BAHRAIN CENTRE FOR STUDIES IN LONDON  
مركز البحرين للدراسات في لندن

---

# مرتكزات المشروع التغيري في البحرين

26 أغسطس 2014

---

التوسع تدريجياً، خصوصاً بعد أن ظهرت ملامح اتجاهين مختلفين ليس في السقوف السياسية فحسب، بل في النهج الحركي ودوائر التحرك ومدى المواجهة مع العائلة الحاكمة. بمعنى أنه في الوقت الذي كان التوجه الثوري يتجاوز الاعراف في تصديه للحكم العائلي، التزمت المعارضة السياسية المتمثلة أساساً ببضع جمعيات سياسية تصدرها جمعية الوفاق الوطني الإسلامية، بما ألزمت به نفسها حين قبلت بتسجيل نفسها ضمن المشروع الرسمي الذي طرحه حاكم البلاد قبل عشرة أعوام من ذلك الوقت. فهذه الجمعيات ملزمة بكل بان لا تخرج عن الأطر والقوانين التي فرضها مجلس الوزراء على الوزارات والمؤسسات الرسمية، والتي تحول دون التحرك الحر الذي يتحدى شرعية الحكم أو يسعى لتغييره.

الجمعيات السياسية وجدت نفسها مرتهنة لتلك القوانين والأنظمة، وفضلت عدم مواجهة العائلة الحاكمة في هذه الدوائر. وفي المقابل كان المد الثوري يتصاعد يوماً ويفرض أجندة أوسع مدى مما تسعى الجمعيات السياسية لتحقيقه أو ما يسمح لها النظام بالتحرك من أجله. وبأسلوب ملخص: فإن الثورة المتصاعدة كانت تسعى لخلق واقع جديد ضمن أطر جديدة غير مسبقة، منها ما يلي:

**أولاً:** أن الثورة جاءت لتلغي الحواجز والحدود والقيود التي فرضها الحكم العائلي على البلاد وقام بتقنينها عبر الدستور الذي فرضه على البلاد في 2002، فهي تتحرك خارج نطاق «المسوح»، وتبيح لنفسها الممنوعات السياسية، وما أكثرها.

**ثانياً:** أن الحراك الشعبي عمد من اليوم الأول للإلغاء ما يسمى «هبة الدولة» التي نظر إليها أنها تسلطية تمارس التعسف والاستبداد وتصادر الحقوق الطبيعية للمواطنين. وتعتمد هذا الحراك استهداف «الدولة» في أشد مفاصلها إيلاماً. فالدولة التي لا تحترم مواطنيها وحقوقهم لا هبة لها، ويجب كسر تلك الهبة بإزديادها وتحدي رموزها ومخالفة أوامرها التعسفية. فلا هبة للدولة إذا فقد المواطن أمنه وحقوقه وإنسانيته.

**ثالثاً:** أن ما حدث في الأسبوع الأول بعد انطلاق الثورة قفز بالواقع السياسي إلى مستويات غير مسبقة، فقد تحطمت حواجز الخوف تماماً. ومن أسباب ذلك أن النظام استخدم أهم ما لديه من أسلحة، فاعتادها الثوار وتطبعوا عليها. فحين لجأ لاستخدام القوة خصوصاً الرصاص الحي لقتل المتظاهرين في اليومين الأولين (14 و 15 فبراير) فإنه استنفذ قوته الرادعة، فلم يعد التهديد بالقتل مرعباً للثوار، فأصبحوا يتحدون النظام بعد أن اخترقوا خط دفاعه الأول، واستسهلوا الموت ولم يعبأوا بالقمع الذي تمارسه قواته.

**رابعاً:** أن ثقافة جديدة فرضت نفسها على الجماهير وانتشرت بفضل العقل الجمعي الذي عم الساحة. فبينما كانت هناك ثقافة بثتها الجمعيات السياسية بإقرار الدستور الخليفي عملياً،

بين الحل السياسي والحل المبدئي الشامل يحتدم النقاش بين من يعينهم أمر البحرين، خصوصاً منذ اندلاع الثورة الحالية في 14 فبراير 2011. ومع أن مريدي كل من الفريقين يعملون بقدر من التوافق والتعاون الذي يتوسع أحياناً ويضيق أخرى، إلا أن السجال الفكري لا يغيب عن الساحة، خصوصاً حين يتظاهر النظام بالرغبة في ما يسميه «الحوار»، أو يتصل أحد وكلائه بطرف في المعارضة السياسية.

## 1. محاولة للتهدئة وإنهاء الحراك

فمنذ الأسبوع الأول لانطلاقها أطلقت دعوات «الحوار» من قبل ولي العهد في الحكم الخليفي. تلك الدعوة انطلقت في أجواء مختلفة تماماً، فقد كان الشعب سيد الموقف تماماً، وكانت العائلة الخليفية محاصرة في قصورها. كما كانت أجواء الربيع العربي تفوح بعطر التغيير الديمقراطي وتنضح بالأمل في نفوس الكثيرين. يومها كانت تلك المبادرة تعبيراً عن رغبة في وضع حد للثورة ومحاولة لكسر شوكتها. واتضح بعد الجلسة الأولى أمور عديدة:

أولاً: أنها لم تكن جادة إطلاقاً، بل محاولة لتهدئة الوضع وإنهاء الحراك الشعبي.

ثانياً أنها طرحت لفحص نوايا المعارضة السياسية، وما إذا كانت قد تأثرت بالحراك الشعبي الذي كان يتصاعد يوماً، ولم تؤثر فيه سياسات القمع والقتل التي واجه النظام المواطنين بها في الأيام الأولى.

ثالثاً: أنها اقنعت المعارضة السياسية بأن ولي العهد كان ضعيفاً، وأنه لا يملك القرار، بل كان يتظاهر بأنه «الوجه الوديع» لنظام شرس لا يرعوي عن القتل والمواجهة القاسية.

رابعاً: أن المعارضة السياسية كانت هي الأخرى محاصرة بالسقف المرتفع للثورة التي خرجت عن المألوف في الأشكال الاحتجاجية وتجاوز دوائر الخوف

خامساً: أنها كانت تهول للتوصل لحل سياسي يرضي قطاعاً واسعاً من الجماهير، ولا يكسر الأطر الخليجية التي وضعتها العائلات الحاكمة ودعمتها القوى الغربية خصوصاً بريطانيا.

سادساً: أن البحث عن الحل السياسي جاء متأخراً وضعيفاً ومحاصراً بالتهديدات الخارجية خصوصاً من «الشقيقة الكبرى»، وأن المحاور عن النظام كان الطرف الأضعف في دائرة القرار، وبالتالي لم يكن هناك أي ضمان بأن أي اتفاق يتم التوصل إليه سيجد طريقه للتنفيذ.

## 2. المد الثوري يفرض أجندته.. وتحطم حواجز الخوف

كان ما يسمى «مبادرة ولي العهد» وبنودها السبعة، بداية لقدر من التصعد في جبهة المعارضة. هذا التصعد أخذ في

شملة وحزم امره والسعى لاسقاط نظام الحكم العائلى. وجاءت الثورة لتبلور مشروع التغيير بشكل غير مسبوق. فما جرى في الاعوام الثلاثة الماضية من استهداف للشعب اظهر عمق عداء العائلة الحاكمة للشعب البحرين. والواضح ان قطاعا واسعا من هذا الشعب حسم امره وقرر خوض معركة الوجود الى النهاية، وانه لا جدوى من التعويل على اصلاح نظام يستعصى على التغيير والاصلاح.

### 3. ماذا يريد الاصلاحيون؟

منذ ان فرض الحاكم الحالى على البلاد دستوره في العام 2002 حدث شرخ كبير في الموقف الشعبى، وتبلور تياران: احدهما سعى للتعايش مع الحاكم ودستوره وفق مقولات عديدة من بينها: استنقاد ما يمكن، او «خذ وطالب» او «تقليل الضرر». وتقوم هذه المقولات على قناعة بعدم امكان الحصول على اكثر مما هو متاح، وان النظام الخليفي مدعوم من قوى اقليمية ودولية، وان من العبث الاستمرار في تقديم التضحيات بدون طائل يرتجى. وتتأسس هذه المقولات كذلك على الحسابات السياسية والمادية التي تظهر التفوق المادي لنظام الحكم في مقابل المعارضة والقوى الشعبية. هذه المقولات تمت ترجمتها بمواقف عديدة. اولها الاعتراف الضمني بالدستور الذي فرضه الحاكم مع الاستمرار في انتقاده ورفع شعار تغييره. ثانيا: بناء على ذلك هرعت المجموعات السياسية ذات الايديولوجيات المتباينة لتسجيل نفسها رسميا كجمعيات سياسية، وفقا لما تريده العائلة الحاكمة التي اشترطت ذلك. وهنا حدث لغط كبير وضجة غير قليلة، فتأسس الخلاف المستقبلى آنذاك. ولما حان وقت انتخابات البرلمان الذي ينظم الدستور الخليفي شؤونه، حدث الانشقاق في صف التيار الاسلامى الشيعى الذي كان ممثلا آنذاك بجمعية الوفاق الوطنى الاسلامية، بين مؤيدين للمشاركة في تلك الانتخابات ومعارضين لها.

يعتقد اصحاب التيار الاصلاحى ان من غير المنطقى الاستمرار في الموقف الذي يعارض من خارج النظام السياسى، وان بالامكان تحقيق بعض الانجازات والاصلاحات من داخله، وان أقل ما يمكن تحقيقه من المشاركة الانتخابية تقليل الضرر، وان المشاركة تتيح للكوادر الاسلامية التدريب واكتساب الخبرات في العمل السياسى والدبلوماسى. كما ان المشاركة والحصول على اكبر كتلة نيابية يفتح الابواب للتواصل مع العالم من خلال المؤسسات الدبلوماسية والزيارات الميدانية. يعتقد المحسوبون على تيار الاصلاح السياسى ان التغيير الكبير صعب سواء من داخل النظام ام من خارجه، ولكن العمل من الداخل سيوفر فرصة لشئ من الاصلاح الذي قد يكون صغيرا او كبيرا. كما يرى اصحاب التيار ان الاوضاع المحلية والاقليمية ليست لصالح التغيير الجوهرى في النظام السياسى، وان النظام يمتلك اوراقا اكثر واقوى من المعارضة. كما يرون ان غالبية الشعب لا تريد

وذلك بتسجيل نفسها وفق بنوده، والمشاركة في الانتخابات «البرلمانية» وفق نصوصه، ظهرت ثقافة جديدة بضرورة احداث تغيير سياسى جوهرى في هوية الدولة وايدىولوجيتها ونظام حكمها. وانعكست تلك الثقافة في المساحة التي تتسع بشكل مضطرب بين الشعب البحرانى الاصلى (بشيعته وسنته) والعائلة الخليفية التي تحكم بالحديد والنار، وتستمد شرعيتها من سيطرتها بالقوة المادية فحسب.

خامساً: او الثورة عمقت الشعور الوطنى لدى غالبية المواطنين الاصليين. بدأ ذلك بادراك خطر المشروع الخليفي المؤسس على تغيير التركيبة الديمغرافية للبلاد، وتعمق بظهور مصاديق لذلك تمثلت بالتجنيس تارة والتمييز اخرى، وتبنى المشروع الطائفى الذي يشطر المجتمع وفق خطوط الانتماء المذهبى الثالثة، وتشويه تاريخ البلاد بالغاء كل ما سبق الاحتلال الخليفي في 1783، وتبنى سياسات اعلامية تستهدف السكان الاصليين الذين عرفوا تاريخيا باسم «البحارنة». ساهمت الثورة في بث وعى شعبى بان بقاء الشعب يتطلب الحفاظ على هويته التاريخية والدينية والثقافية والتصدي لما تفرضه العائلة الحاكمة، ورفض العودة الى ما قبل الثورة او التعايش ضمن منظومة سياسية تهيم عليها تلك العائلة.

سادساً: تعمقت ثقافة المواجهة والتصدي والتضحية من اجل الوطن والحق والحرية والدين. فاختلط الحس الوطنى بالواجب الدينى، وتمازج الذوق الثقافى المعاصر مع التراث الذي يعود لقرون مضت والذي ساهم الأجداد في بلورته، سواء على مستوى العلم والتأليف والانتماء لآل بيت رسول الله، ام على صعيد الحرف المرتبطة بالحياة ومستلزماتها كالغوص والفن والزراعة وركوب البحر. فالشباب البحرانى اليوم يشعر باختلاف كبير مع المستوطنين الذين جاءت بهم العائلة الحاكمة لتستبدل بهم السكان الاصليين. ويوما بعد آخر شعر الشاب البحرانى بضرورة الصمود في مواجهة ما يسعى «الخوالد» لفرضه على البلاد من تشطير طائفى وتنازل عن السيادة للاجنى، واستدعاء القوات الخارجية لمواجهة السكان الاصليين. لقد تحولت المعركة السياسية الى حرب ابادة تشنها العائلة الحاكمة ضد السكان الاصليين، بعد ان ايقنت ان ثورة 14 فبراير شكلت نقطة تحول على كافة صعدان العلاقة بين الطرفين. ويوما بعد آخر ادرك الطرفان استحالة التعايش معا. فالعائلة الحاكمة اكتشفت ان شعب البحرين الذي دخل في صراع معها منذ تسعين عاما لن يتصالح معها يوما، وبالتالي فعليها ان تضعف وجوده السياسى الى حد يعادل الابداء. فعمدت للاساليب التي ذكرت اعلاه وفي مقدمتها التجنيس السياسى. اما الشعب فقد ادرك ايضا ان مقولة اصلاح النظام السياسى في ظل الحكم العائلى مستحيل، ولا يمكن اقامة نظام ديمقراطى في البلد ما دام آل خليفة حكاما. وعليه فاما ان يستسلم لما يريدونه، ويصمت على سياساتهم التي ستؤدى الى اضعاف وجوده تماما، او لملمة

الخليفيين معه اظهرت بما لا يدع مجالاً للشك عداءه العميق للبحرانيين. فالتعذيب الذي مارسه بحق العلماء والرموز والشباب والنساء والاطفال بلغ مستويات غير مسبوقة من الوحشية والسادية، واستقدامه قوات الاحتلال السعودية كشف حقيقة نواياه واستعداداه لارتكاب ابشع الجرائم بحق الوطن والشعب. كما ان هدمه المساجد وهتكه الحرمات والاعراض وقتل النفوس واستخدام الغازات الكيماوية، كل ذلك اصبح مانعا يحول دون التعايش مع الخليفيين، مهما كلفت مناكفتهم والتصدي لعدوانهم.

**ثالثاً:** ان تجربة المشاركة ضمن اطر النظام الخليفي اثبتت عدم قدرتها على تحقيق اي تغيير يذكر. كانت المرة الاولى التي اعترف البحرينيون بالحكم الخليفي في دستور 1973. فقبل ذلك كان البريطانيون يحكمون البلاد عمليا ما بين 1820 و 1971، اي 150 عاما، ولم يكن الخليفيون حكاما الا بمعنى الوكلاء للبريطانيين. وحين ألغى الحاكم الحالي تلك الوثيقة واستبدلها بدستوره الذي فرضه على الشعب في 2002. دعاة اسقاط النظام يرون ضرورة حرمان الخليفيين من الشرعية الشعبية وعدم تمكينهم من الحكم مرة اخرى. فمهما كانت المبررات، فان كلام الامام زين العابدين لاحد اصحابه «فما أقل ما اعطوك في قدر ما اخذوا منك، وما ايسر ما عمروا لك في جنب ما خربوا عليك» سيظل ملزما للمؤمنين الذين ألوا على انفسهم ان لا يقاروا على كظة ظالم.

**رابعاً:** ان حرمان الخليفيين من الشرعية الشعبية بمقاطعة نظامهم ضرورة لاسقاطهم مستقبلا. اما التصالح معهم تحت اي سقف فلن يوفر للشعب مطالبه الاساسية التي تتمثل اساسا في الاجابة على سؤالين: من يحكم البحرين؟ وكيف؟ وبالتالي فسيظل تيار التغيير مصرا على مقاطعة الحكم الخليفي على غرار ما حدث مع نظام صدام حسين طوال 35 عاما. فقد كانت تلك المقاطعة ضرورة لاسقاطه عندما توفرت الظروف. اما التصالح معه فهو تمديد لتأشيرة الإقامة التي يحتاجها للبقاء في الحكم.

**خامساً:** ان القطيعة الكاملة بين الشعب والعائلة الخليفية تعني، اذا استمرت، تعميق ثقافة التحرر وتؤدي بالتدريج لاقناع حلفائها بعدم الجدوى من دعمها ما دامت مرفوضة تماما من قبل الشعب الذي تحكمه. وقد اثبتت تجربة المشاركة في الانتخابات قبل الثورة انها كانت بمثابة شريان الحياة للحكم الخليفي، فقد ظهر للعالم بانه مقبول من الشعب وان لديه شعبية دستورية، وانه يمارس الديمقراطية من خلال الانتخابات، وانه ليس من حق احد معارضته خارج نصوص دستور 2002، الامر الذي اوصل المعارضة في تلك الفترة الى ادنى مستوياتها. ولم تؤد المشاركة الى نتائج تذكر، بل عجز المشاركون عن استجواب مسؤول واحد عن التعذيب، او اطلاق سراح المئات الذين اعتقلوا في صيف 2010، ولم يستطيعوا وقف التجنيس السياسي الذي

الدخول في متهاتات النضال السياسي الذي تواصل عقودا، وان من الافضل السعي لتطوير المستويات المعيشية واكتساب خبرات تؤدى تدريجيا لتطوير مستوى التمثيل السياسي للمواطنين الشيعة.

#### 4. تيار التغيير الشامل

تبلور هذا التيار بعد حدوث التصدع في جسد الوفاق في 2006، بعد ان اتضح ان الجمعية تتجه نحو المشاركة في الانتخابات النيابية. قرار الجمعية هذا كان مختلفا عن قرار المقاطعة الذي اتخذته في 2002 بمقاطعة تلك الانتخابات. وشيئا فشيئا تبلورت ملامح التيار من خلال فعاليات رموزه خصوصا الاستاذين عبد الوهاب حسين وحسن مشيمع والدكتور عبد الجليل السنكيس. وتواصل عمل هذا التيار بشكل اقلق الحكم الخليفي كثيرا. وفي صيف العام 2010 ارتكب النظام خطأ قد يؤدي الى سقوطه لاحقا. فقد شن حملة اعتقالات واسعة في صفوف ذلك التيار شملت قياداته ونشطاءه الميدانيين، وعاملتهم بوحشية غير مسبوقة. وضمن حملات الاعتقال التي استمرت شهرين تقريبا تم اختطاف اكثر من سبعين ناشطا لفترات تتراوح بين يوم وخمسة ايام تعرض كل منهم خلالها لابشع اصناف التعذيب. هذه الحملة خلقت اجواء من السخط الشعبي الذي تفجر غضبا بعد اقل من ستة شهور. ولولا تلك الحملة الشعواء ضد الشعب لما نجحت الدعوة للثورة.

منذ ان اطلق شباب الثورة شعار «الشعب يريد اسقاط النظام» و اصبح شعارهم اليومي المفضل «شعارنا الى الابد، يسقط حمد، يسقط حمد» اصبح واضحا ان البلاد دخلت مرحلة جديدة في تاريخها، ستكون حاسمة. فاما ان يفنى الشعب او يسقط نظام الحكم الخليفي. صحيح ان النظام قام باجراءات كثيرة في السنوات الاخيرة لحماية نفسه وضمان بقائه، خصوصا مشروع التغيير السكاني، الا ان اشكالات وجوده اقوى كثيرا من محاولات الحفاظ عليه. ولذلك تبلور الموقف المطالب بتغيير النظام السياسي او اسقاط النظام. ومع تواصل القمع السلطوي تتعمق القناعة بضرورة التغيير وحتميته. فما المرتكزات التي ينطلق منها دعاة التغيير الشامل؟

#### 5. مرتكزات دعاة التغيير الشامل

ويمكن رصد بعض هذه المرتكزات في ما يلي:

**اولاً:** ان اكثر من تسعين عاما من النضال الوطني ضد الحكم الخليفي أكدت قدرة الشعب على مواصلة الكفاح، وفشل الخليفيين وداعميهم في كسر شوكة الشعب. وبالتالي فالاستمرار في النضال وعدم التراجع ضرورة للاجهاز على النظام.

**ثانياً:** ان معاناة الشعب في السنوات الاخيرة وطريقة تعامل



لضرب الشعب والغاء الاتفاقات من طرف واحد. وهذا ما حدث فى 1975 حين رأى الخليفون ان استمرار العمل بمواد الدستور وتفعيل المجلس الوطنى سىضر بمصالحهم على المدى البعيد. وبجرة قلم واحدة اصدر الحاكم السابق، بتوجيه من اخيه رئيس الوزراء، قرارا بتعليق العمل بمواد الدستور وحل المجلس الوطنى، وادخال الشعب فى الحقبة السوداء التى تواصلت عقودا.

**ثامناً:** ان اسقاط النظام اصبح شعارا وطنيا، رفعه الثوار واستمروا عليه ويصرون على تحقيقه. وهذا يمثل تغيرا فى الثقافة الشعبىة التى كانت تخشى التعرض للعائلة الحاكمة ورموزها. اما اليوم فالمطالبة باسقاط النظام وشعار «يسقط حمد» اصبحا عنوانا للتحرك الشعبى الذى لا يتوقف ابدا، ليلا ونهارا. وبرغم التضحيات الجسيمة التى قدمها الشعب من شهداء وسجناء ومطاردىن فالواضح ان المعاناة المتصاعدة تعمق القناعة الشعبىة باسقاط النظام. والمشروع الاسقاطى منسجم تماما مع الشعار الشعبى، ولا يتضارب مع تطلعات الشارع الذى لم يزد النضال الا وعيا وثباتا وايمانا بحتمية النصر.

**تاسعاً:** ان اصحاب مشروع اسقاط النظام يعتقدون ان التخلص من الحكم الفاسد ضرورة دينية وانسانية، وان من غير الممكن اقامة العدل فى ظل حكم قبلى يقوم على مبدأ الاستخلاف ويعتقد ان الحكم حق وتشريف وتفويض إلهى يخول صاحبه العمل كما يشاء. هؤلاء لا يعتقدون ان علاقة شعب البحرين بالعائلة الخليفية «أزلية» وليست من الثوابت الوطنىة، ولا تنسجم مع روح العصر والتطور التى تقتضى الشراكة السياسىة وتقوم على مبادئ التعددية والرقابة والمحاسبة. وعليه يرون ان اسقاط الحكم الخليفى، بالاضافة لكونه مسؤولىة كبرى، فانه ممكن جدا سواء وفقا للقوانين المادية التى تمنع استمرار الحكم الظالم (الحكم يبقى مع الكفر ولا يبقى مع الظلم) ام من منظور الحتمىة الدينىة التى لا تطلب من المؤمنىن بها الا الصبر والتقوى (بلى ان تصبروا وتتقوا ويأتوكم من فورهم هذا، يمددكم ربكم بخمسة آلاف من الملائكة مسومىن»، ام من زاوية التطورات الاقليمىة التى شهدت صعود قوى كان اهلها مظلومىن وسقوط حكام مارسوا الظلم بدون حدود وامتلكوا اموال قارون «فتلك مساكنهم لم تسكن من بعدهم الا قليلا، وكنا نحن الوارثىن». ان ايمان الاسقاطىين ينطلق من العمل المتواصل على الصعدان الميدانىة والسياسىة والتربوىة والتحليل السياسى الذى يشير الى سقوط بعض القوى الاقليمىة التى فشلت فى تطوير نفسها وتصر على ابقاء نظامها السياسى متخلفا (وفى مقدمتها السعودىة). وقبل كل شىء وبعده فانهم يبذلون جهدهم ويستعدون وفق الاستطاعة «واعدوا لهم ما استطعتم»، ويتركون الباقي للمدد الغيبى الموعود.

هو خطوة متقدمة على طريق ابادة الشعب الاصلى، ولم يوقفوا التمييز. وكل ما يمكن ان يدعيه المشاركون انهم ربما ساهموا فى تحقيق تحسين طفيف فى القضايا المعاشىة. وهذه ليست مهمة السياسىين، بل مسؤولىة النقابات والاتحادات العمالىة. وقد استفاد الخليفون كثيرا من تلك التجربة التى اظهرتهم نظاما شرعىا مستندا الى دستور يسمح بالمشاركة والمحاسبة الظاهرىة. كانت تجربة مرة فى نظر الشعب الذى انفجر غيظا فى ربيع 2011.

**سادساً:** ان سقوط الانظمة لا يحدث بطرىقة واحدة، بل ما اكثر الطرق التى تؤدى لسقوط الديكتاتوريات، وما اكثر العوامل المحلىة او الاقليمىة او الدولىة التى تتضافر لتطيح برؤوس الاستبداد. والبحرين ليست حالة شاذة. وبقطع كافة خطوط التواصل مع العائلة الخليفىة، وسد الطرق امام اية محاولة لامدادهم بحبل يطيل حياة نظامهم، ستصبح مهمة التغيير اسهل كثيرا، خصوصا فى ضوء التغيرات الاقليمىة المتوقعة. ومن لا يعتقد بحتمىة حدوث هذه التطورات فانه لا يقرأ الواقع ولا ينظر بتفحص الى ما حوله. فمن كان يعتقد ان مجلس التعاون الخليفى سىنقسم على نفسه علنا مرتين فى غضون شهرين؟ الاولى فى «حوار المنامة» حين رفضت سلطنة عمان مشروع الاتحاد الخليفى التى تسعى السعودىة لفرضه على المنطقة، والثانىة حين سحبت ثلاث عائلات خليفىة سفراءها من الدوحة احتجاجا على السياسات القطرىة خصوصا دعم الدوحة للاخوان المسلمين واصرارها على تشغيل قناة الجزيرة. هذه التطورات تحدث بدون توقف، فاذا استمر الحراك الشعبى البحرانى ضد العائلة الخليفىة، مع وجود قطىة كاملة لدى ابناء الشعب، فستتوفر ظروف التغيير يوما. فالصراعات الاقليمىة والمحلىة ليست مستبعدة، بل متوقعة خصوصا فى ظل غياب انظمة برلمانىة تمارس الشعوب دورها من خلال نوابها فيها. ان التناقضات التى تعيشها دول المنطقة كفىلة بخلق الظروف المؤاتىة للتغيير يوما. لان البديل هو التخلي عن مشروع التغيير والاعتماد على الحوار مع عصابة متحكمة بكل شىء. فان ذلك لن يحقق شىئا ولن يؤدى الى تغيير حقيقى.

**سابعاً:** ان اى تغيير سياسى اقل من اسقاط الحكم العائلى، حسب ما تطرح الجمعىات السياسىة، يجب ان يسحب اسباب القوة التى توفر للعائلة الخليفىة القدرة على قمع الشعب دائما. وهناك قطاعات خمسة يجب تحريرها من ايدى العصابة الخليفىة، وهى الجيش والامن والشرطة و القضاء والاعلام. فهذه القطاعات يجب ان تكون بايدى الشعب، وليس بايدى العائلة الحاكمة التى اساءت استخدامها وحولت وظائفها من توجهاتها الوطنىة ودورها الشعبى الى وسائل بايدى رموز العائلة الحاكمة تتيح لها قمع المواطنىن. هذا، يعنى ان اى اتفاق مستقبلى مع هذه العائلة سىستمر طالما ضمن مصالح العائلة، فاذا شعرت بان مصالحها تضررت فستستعمل القطاعات الخمسة المذكورة



سعيد الشهابي

معارض سياسي وباحث بحريني وصحافي، يرأس حركة أحرار البحرين. حاصل على درجتي البكالوريوس والدكتوراه (في هندسة التحكم) من جامعة "سي تي اوف لندن".

رئيس تحرير اسبوعية "العالم" في لندن من 1983-1999 وهو عضو مجلس امناء اثنتين من الجمعيات الخيرية الإسلامية الموجودة في لندن، هما دار الحكمة ومؤسسة الأبرار الإسلامية، ويكتب بانتظام في جريدة القدس العربي الصادرة في لندن وايضا في "مسلم نيوز". ويصدر نشرة "أبرار" (Abrar) باللغتين العربية والانجليزية. ومن بين أشهر مؤلفاته كتاب بعنوان "البحرين في الوثائق البريطانية".

## حول مركز البحرين للدراسات في لندن

تزايد الحديث عن مملكة البحرين والتحديات التي تواجهها مع تزايد حدة الأزمة السياسية فيها منذ 14 فبراير 2011، حين برزت البحرين كإحدى انتفاضات الربيع العربي.

لقد طرح ذلك أسئلة جوهرية عن الحالة البحرينية وتعقيداتها، رغم كونها تعيش وسط دول محافظة و"هادئة"، كما توصف.

وقد شجع الاهتمام الدولي بأحداث البحرين، وكذا نقص المعرفة بها، إلى تأسيس "مركز البحرين للدراسات في لندن" في 3 مايو 2012، كمركز بحثي مستقل، يهدف إلى دراسة الحدث البحريني، والعوامل المؤثرة فيه، ومآلاته المستقبلية.

ويشتغل المركز بإعداد ونشر البحوث والدراسات، وتنظيم حلقات النقاش في الشأن البحريني، في المجالات الاستراتيجية: سياسيا، اقتصاديا، وأمنيا، وما يتصل بعلاقات البحرين الخليجية والعربية والاقليمية والدولية.

يشجع المركز النقاشات والحوارات في الشأن البحريني، ويسعى إلى زيادة اهتمام الباحثين وصناع القرار والفاعلين في الرأي العام وتحفيزهم على تناول الأبعاد المختلفة للمسألة البحرينية.

ويأمل المركز أن يساهم ذلك في فهم أعمق لما يجري في البحرين.

- القضايا البحثية محل الاهتمام:
- يولي المركز عناية خاصة لكل ما يتصل بالحالة البحرينية، خصوصا ما يتعلق بالتالي:
- القضايا السياسية.
- الجمعيات والأحزاب السياسية والنقابات ومؤسسات المجتمع المدني.
- قضايا حقوق الانسان.
- الشؤون القانونية والدستورية.
- قضايا التسلح والدفاع والأمن.
- الاعلام (الميديا).
- التشابكات الخليجية والعربية والاقليمية والدولية للمسألة البحرينية.
- الاقتصاد والنفط.
- كما يولي المركز اهتمامه بالتحول الديمقراطي في دول الخليج والمنطقة العربية.

لنطرح أفكار بحثية، والتقدم للكتابة في المواضيع المطروحة، والتعرف على الضوا البحثية، يرجى التواصل مع رئيس المركز على العنوان البريدي التالي: [director@bcsl.org.uk](mailto:director@bcsl.org.uk)

للاستفسارات العامة، يرجى التواصل مع المركز على العنوان البريد التالي: [info@bcsl.org.uk](mailto:info@bcsl.org.uk)





# مرتكزات المشروع التغيري في البحرين

26 أغسطس 2014

جميع الحقوق محفوظة ©



BAHRAIN CENTRE FOR STUDIES IN LONDON  
مركز البحرين للدراسات في لندن

[www.bcs1.org.uk](http://www.bcs1.org.uk)  
[info@bcs1.org.uk](mailto:info@bcs1.org.uk)